الآلية المستقلة لإعداد التقارير

تونس

موجز الإعداد التشاركي 2023

Open Government Partnership

Independent Reporting Mechanism

مقدمة

يرمي هذا الموجز الصادر عن الآلية المستقلة لإعداد التقارير ضمن برنامج شراكة الحكومة المنفتحة إلى توفير الدعم للمشاركة في إعداد وتصميم خطة العمل الخامسة لتونس فضلًا عن تحسين جودة الالتزامات وتطلعاتها وقابلية تنفيذها. وهو يقدّم لمحة عامة عن الفرص المتاحة أمام الحكومة المنفتحة والتحديات التي تواجهها ضمن السياق المحلي، إلى جانب التوصيات المفيدة لها. لا بدّ من الإشارة إلى أن التوصيات هي مجرد اقتراحات، وأن هذا الموجز ليس تقييمًا لخطة عمل محددة بل يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية لعملية التخطيط للإعداد التشاركي بالاستناد إلى نتائج الآلية المستقلة لإعداد التقارير الجماعية والخاصة بالدولة. وسيكون هذا الموجز بمثابة مورد وسط سعي الحكومة والمجتمع المدني إلى رسم المسار المقبل لخطة العمل ومحتواها. هذا وستحدد الأطراف الوطنية المعنية بشراكة الحكومة المنفتحة مدى دمج توصيات هذا الموجز والعمل بها.

ويستقي موجز الإعداد التشاركي توصياته من البيانات والاستنتاجات التي خلصت إليها تقارير الآلية المستقلة لإعداد التقارير السابقة الخاصة بتونس. كما يستند إلى مصادر أخرى على غرار *الدليل الوطني لشراكة الحكومة المنفتحة*، *ومعيارَي المشاركة في شراكة الحكومة المنفتحة*، *وتقييم المتطلبات الدنيا لشراكة الحكومة المنفتحة* و*العتبة الدنيا لـ"التضمين"*. ويهدف ذلك إلى ضمان أن تواكب التوصيات أحدث التطورات التي جرت منذ صياغة تلك التقارير، وتقديم توصيات فعالة انطلاقًا من تجربة دولية نظيرة في مجال تصميم التزامات خطة عمل شراكة الحكومة المنفتحة وتنفيذها فضلًا عن ممارسات أخرى في إطار الحكومة المنفتحة ترتبط بالسياق السائد. تجدر الملاحظة أن كبار المسؤولين في الآلية قاموا بمراجعة الموجز لضمان انسجامه ودقته بهدف تحسين مواءمة السياق وتعزيز قابلية تنفيذ التوصيات. وتتولى مراجعة الموجز جهات مراجعة خارجية أو أعضاء من لجنة الخبراء الدوليين التابعين للآلية.

يذكر أن الآلية المستقلة لإعداد التقارير قامت بصياغة موجز الإعداد التشاركي هذا في كانون الثاني/يناير 2023.

جدول المحتويات

القسم الأول: عملية المشاركة في إعداد خطة العمل..... 3

القسم الثاني: تصميم خطة العمل 5

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم الأول: عملية المشاركة في إعداد خطة العمل

أعدّ فريق شراكة الحكومة المنفتحة في تونس عملية متكاملة وتعاونية للشراكة يمكن أن تشكل نموذجًا تحتذي به المنطقة. وصحيح أن المجتمع المدني أبلغ عن بناء علاقة مثمرة مع فريق شراكة الحكومة المنفتحة الحكومي تقوم على ممارسات راسخة تشاركية وشفافة، لكن الإصلاحيين الرئيسيين يواجهون تحديات سياسية واقتصادية متزايدة. لذا، تقتصر إصلاحات الحكومة المنفتحة إلى حدّ كبير على المستوى الفني داخل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني التي لا يطالها عمومًا أي تغيير.

تجدر الإشارة إلى أن الأزمات السياسية والاقتصادية شكلت العائق الأكبر أمام تنفيذ التزامات الحكومة المنفتحة في تونس حتى الآن. ففي تموز/يوليو 2021، أقال رئيس الجمهورية رئيس الوزراء وحل الحكومة وعلق البرلمان لمدة 30 يومًا. كما علّق عمليات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وحل مجلس القضاء الأعلى وعزل 57 قاضيًا، وأقرّ العمل بدستور جديد رسّخ السلطات التنفيذية. وفي آذار/مارس 2022، قرر الرئيس حل البرلمان. وفي الوقت نفسه، كانت البلاد تعاني من ازدياد الدين العام وارتفاع التضخم، فلم تخصص الموارد اللازمة أو تولي الاهتمام اللازم لموجبات الشفافية على غرار نشر التقارير الرقابية.

وفي هذا السياق، تحتل المسألتان التاليتان الأولوية بالنسبة إلى مجتمع شراكة الحكومة المنفتحة في تونس 1) مواصلة تمتين وحماية المجال الآمن للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني الذي توفره عملية شراكة الحكومة المنفتحة و2) البحث بطريقة مجدية عن فرص للمضي قدمًا في إصلاحات الحكومة المنفتحة القابلة للتنفيذ والطموحة في الوقت نفسه التي تعالج الأولويات العمومية.

وتركّز التوصيات الفنية الأربع الأولى على وسائل تمكّن فريق شراكة الحكومة المنفتحة في تونس من تطوير عمليات الإعداد التشاركي. أما التوصيات الخمس التالية، فتقدم اقتراحات على مستوى سياسة خطة العمل المقبلة التي ستدافع عن الظروف الديمقراطية الأساسية، وتوسع نطاقها حيث يمكن، لإنشاء حكومة منفتحة والحفاظ على متانة عملية شراكة الحكومة المنفتحة.

التوصيات

التوصية 1: بإمكان اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المنفتحة الارتقاء بعملية الإعداد التشاركي للخطة إلى مستوى أعلى من خلال توفير إشعار مسبق بجدول ومنهجية العملية

اتسمت عملية الإعداد التشاركي لخطة العمل في تونس 2021–2023 بنسبة مشاركة كبيرة وأسفرت عن وضع خطة عمل تعكس مقترحات المجتمع المدني. وبالتالي، لبّت العملية إلى حدّ كبير معيارَي المشاركة في شراكة الحكومة المنفتحة التي تمّ تحديثها عام 2021.

وبإمكان الفريق التونسي العامل في برنامج شراكة الحكومة المنفتحة تطوير هذه العملية من خلال نشر إشعار مسبق بجدولها الزمني، ومعلومات عن فرص المشاركة وتفاصيل عملية صنع القرار. فالمعايير المحدثة تفرض بالحد الأدنى على الدول نشر جدول زمني ومعلومات عن فرص المشاركة قبل أسبوعين على الأقل. ويتمتع هذا الفريق بالمؤهلات الكافية للذهاب أبعد من

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

ذلك وتوفير معلومات عن المنهجية وعملية صنع القرار للمشاركين المحتملين. وكان سبق للمغرب والأردن أن قدّما جدولًا زمنيًا يحتذى به للإعداد التشاركي. كما نشر الأردن وثيقة تفصل المنهجية المستخدمة للمشاركة في إعداد خطة العمل.

التوصية 2: بإمكان اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المنفتحة نشر تقرير حول المقترحات التي تمّ جمعها خلال عملية الإعداد التشاركي وكيفية دمجها في خطة العمل

تستحق خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المنفتحة في تونس 2021–2023 الثناء لما تضمنته من معلومات مفصلة حول المجتمع المدني والمقترحات العمومية بشأن الصيغة الأولية لخطة العمل والمعايير التي استخدمتها اللجنة التوجيهية لتحديد الالتزامات. والجدير بالملاحظة أنه بموجب معايير شراكة الحكومة المنفتحة المحدثة، يجب نشر هذه المعلومات قبل تقديم خطة العمل النهائية إلى البرنامج. وبالتالي، بإمكان اللجنة التوجيهية نشر تقرير حول الملاحظات التي تمّ جمعها في كل مرحلة استشارية وما إذا كان تمّ دمجها في خطة العمل، معللةً السبب. ويمكن أن يشمل التقرير أيضًا معلومات عن عدد ونوع المشاركين. ومن الأمثلة على ذلك، نذكر تقريري كندا والمغرب اللذين يفصلان المقترحات فضلًا عن أسباب إدراجها من عدمه في خطة العمل. أما الأردن، فقد نشر تقارير حول المقترحات الواردة خلال الاستشارات وفي المسوحات التي أجريت عبر الإنترنت.

التوصية 3: بإمكان اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المنفتحة مأسسة عمليات البرنامج والتوصية بتعيين جهة اتصال على المستوى الوزاري تعنى بها.

توفر اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المنفتحة في تونس مساحة مفيدة للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، على أن يتمّ نشر محضر جلسة الحوار على الإنترنت. وفي مرحلة لاحقة، يجب أن تعقد اللجنة اجتماعًا كل ستة أشهر على الأقل لضمان الامتثال لمعايير شراكة الحكومة المنفتحة المحدثة. وحرصًا منها على ضمان أن تكون عمليات البرنامج عادلة وشفافة، يمكنها إعداد دليل يحدد مهمتها وعملية الاختيار وعمليات صنع القرارات. ويشكل دليل اللجنة التوجيهية الذي أعدّه المغرب خير مثال على ذلك.

التوصية 4: بإمكان اللجنة التوجيهية تصميم الالتزامات بشكل مجدٍ للاسترشاد بالعوائق السابقة والفرص السياسية.

يبدو أن إصلاحيي الحكومة المنفتحة التونسية يتخبطون في سياق يزداد تعقيدًا. فعلى مرّ السنوات، حالت الاضطرابات السياسية والمالية دون تحقق الالتزامات بشكل كامل. وفي أغلب الأحيان، تستمرّ هذه الالتزامات من خطة عمل إلى أخرى، بخاصة تلك المرتبطة بجهود مكافحة الفساد أو حوكمة الموارد الطبيعية. وبغية تحقيق الإصلاحات، توصي الآلية المستقلة لإعداد التقارير معدّي الالتزام بأن يأخذوا في الحسبان عوائق التنفيذ ويصمموا التزامات مجدية تقيم توازنًا بين قابلية التنفيذ والطموح. وعلى الإصلاحيين البحث بشكل خاص عن فرص لمأسسة الحكومة المنفتحة من خلال تغيير "قواعد اللعبة". فخطط

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

العمل الوطنية السابقة سلّطت الضوء على الالتزامات لتعزيز شفافية الحكومة. لذا، على اللجنة التوجيهية البحث عن الفرص المناسبة لتلبية الأولويات العمومية من خلال آليات محسّنة لزيادة مشاركة المواطنين والمساءلة العمومية.

وعلى سبيل المثال، عقد فريق شراكة الحكومة المنفتحة الليبيري اجتماعات فردية مع عدة وكالات في المرحلة الأولى من عملية الإعداد التشاركي لخطة العمل. وكان الغرض من هذه الاجتماعات تحديد نقاط التقاء إصلاحات الحكومة المنفتحة مع البرامج الحكومية القائمة ومخصصات الميزانية. فبهذه الطريقة، يمكن للإصلاحيين النظر في الموارد المتاحة ودرجة الانخراط الوزاري عند تحديد الالتزامات التي ستدرجها في خطة العمل.

القسم الثاني: تصميم خطة العمل

مجالات الفرص المتاحة لتحديد الالتزامات

تكتسي مجالات السياسة الخمسة الواردة أدناه أهمية خاصة لجهة توفير الظروف المناسبة لتطبيق إصلاحات الحكومة المنفتحة. فمن شأن ضمان نشر عمليات الرقابة الحكومية وجمع مكاسب الأعوان العموميين أن يستوفيا الموجبات التي ينص عليها القانون التونسي ويعالجا مسألة مراجعة الأهلية التي تخضع لها تونس. ويُعتبر وجود مساحة مدنية كبيرة ومتفاعلة شرطًا مسبقًا أساسيًا لنجاح عمليات شراكة الحكومة المنفتحة وإصلاحاتها. كما يُعدّ تطبيق مبدأ الحكومة المنفتحة على المستوى البلدي مجالًا واعدًا سبق لتونس أن أحرزت فيه تقدمًا ملحوظًا خلال السنوات القليلة الماضية. أخيرًا، يمثل ضمان شفافية الصناعات الاستخراجية أولوية بالنسبة إلى المجتمع المدني سعت كافة خطط العمل الوطنية التونسية السابقة على تحقيقها.

المجال 1. شفافية الرقابة

تخضع تونس حاليًا لمراجعة أهليتها بسبب عدم تسجيلها العلامة الإجمالية المطلوبة عند 75% في مجالات السياسة من أجل الانضمام إلى الشراكة. وكان تقصيرها واضحًا على صعيد نشر التقرير الرقابي الخاص بالميزانية التنفيذية وتصاريح مكاسب الأعوان العموميين في الوقت المحدد. فمحكمة المحاسبات في تونس لم تنشر تقرير التدقيق بالميزانية التنفيذية ضمن الإطار الزمني القانوني لثلاث سنوات متتالية، ويعزى ذلك جزئيًا إلى عدم امتلاكها الموارد اللازمة. وبالتالي، فإن نشر التقارير الرقابية في الوقت المحدد هو هدف واضح وصريح يرد في الصيغة الأولية لاستراتيجية الحكومة المنفتحة في تونس.

شملت خطة العمل لعام 2021 التزامًا بزيادة شفافية الرقابة هدف إلى تسهيل التزام الوكالات بأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 بشأن تنظيم عمليات نشر تقارير هيئات الرقابة. واعتزم المطبقون تعديل الالتزام ليشمل نشر التقرير الرقابي الخاص بالميزانية التنفيذية من أجل رفع العلامة التي كانت سجلتها تونس في متطلبات الأهلية. ومن هذا المنطلق، توصي الآلية المستقلة لإعداد التقارير محكمة المحاسبات التونسية بأن تلتزم بشكل خاص بنشر التقرير الرقابي المتعلق بالميزانية التنفيذية في الوقت المحدد في خطة العمل التالية. ولتحقيق هذا الغرض، على تونس اتخاذ الخطوات التالية:

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

- على الحكومة التونسية تخصيص الموارد الكافية لمحكمة المحاسبات كي تنفذ مهمتها.
- على وزارة المالية وضع الإجراءات الخاصة بضمان نقل المعلومات الضرورية لتمكين عمل المحكمة الرقابي بشكل منتظم وكامل.
- يمكن للأطراف المعنية البحث عن فرص لإشراك المجتمع المدني من أجل تعويض أي نقص في الموارد التي تحتاج إليها المحكمة، بما في ذلك مواصلة بذل الجهود لتعزيز مراقبة العموم لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية.

المجال 2. شفافية مكاسب الأعوان العموميين

يفرض القانون التونسي على الأعوان العموميين التصريح عن مكاسبهم. ولا يتمّ الكشف علنًا عن هذه الإفصاحات، الأمر الذي من شأنه أن يرفع درجة أهلية تونس للانضمام إلى برنامج شراكة الحكومة المنفتحة. يُذكر أنه في خطة العمل السابقة، تعهدت الحكومة التونسية بفرض أنظمة وإنشاء منصة مخصصة لنشر مضمون تصاريح المكاسب. ويشكّل تعزيز العمل بنظام التصريح عن المكاسب أحد الأهداف الرئيسية للصيغة الأولية لاستراتيجية الحكومة المنفتحة في تونس. غير أن مهام وعمليات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، المسؤولة عن جمع التصاريح – لا تزال معلقة. وبالتالي، ما من هيئة في تونس حاليًا للإشراف على جهود مكافحة الفساد.

لذا، على الحكومة التونسية السماح للهيئة باستئناف عملها أو إنشاء مؤسسة أخرى تتمتع بالاستقلالية والموارد الكافية لتنفيذ المهمة الموكلة لها. وفي غضون ذلك، بإمكان الحكومة تفويض هيئة أخرى بجمع تصاريح المكاسب. فهذا سيضمن احترام القانون فضلًا عن جمع بيانات المكاسب التي يمكن نشرها في نهاية المطاف عندما تكون الظروف مناسبة. والأهم أنه على الحكومة اعتماد نظام للحفاظ على السجلات وقواعد البيانات التي كانت تملكها الهيئة.

المجال 3. حماية الفضاء المدني

صحيح أن رقعة الفضاء المدني اتسعت في تونس عقب ثورة 2011، غير أن قيودًا لا تزال مفروضة على بعض الحريات مثل حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير. فتجديد الرئيس لحالة الطوارئ في البلاد بشكل مستمر يفرض قيودًا لا داعٍ لها على حريات التعبير والتجمع والحق في النفاذ إلى المعلومات. فقيام مجتمع مدني متين هو شرط أساسي للحكومة المنفتحة ولإصلاحات مكافحة الفساد. ويسلط مسح الفضاء المدني الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2021 لتونس الضوء على عدة وسائل يمكن من خلالها للحكومة تحسين الفضاء المدني:

- التعاون مع المجتمع المدني لتلبية متطلبات الإبلاغ الصعبة والكثيرة المفروضة على منظمات المجتمع المدني (الأردن)، على غرار موجب التسجيل في السجل الوطني للشركات.
- تعزيز صلاحيات المدير العام للجمعيات لمعالجة طلبات منظمات المجتمع المجني (منغوليا)، ولا سيما من خلال إقامة قنوات عبر الإنترنت و/أو قنوات لا مركزية.
- الحوار المستمر بين منظمات المجتمع المدني والبنك المركزي والوكالات المعنية والمصارف الخاصة لتذليل العقبات التي تمنع منظمات المجتمع المدني من إتمام المعاملات المصرفية والحصول على التمويل.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

- تسهيل النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بتوفير التمويل العام لمنظمات المجتمع المدني (المغرب)، إلى جانب اعتماد نظام ضريبي مناسب لها وتوفير دليل لإيضاح الموجبات الضريبية.
- ضمان وجود هيئة حكومية مسؤولة عن حماية المبلغين عن الخروقات كما ينص عليه القانون، وتحسين النصوص التنظيمية الداعمة وبناء ثقافة تفاهم (لاتفيا).

راجع صحيفة وقائع الفضاء المدني الخاصة بشراكة الحكومة المنفتحة وقائمة الخطوات الضرورية لحماية الفضاء المدني وهذه المدونة لمعرفة المزيد عن كيفية حماية الفضاء المدني من خلال خطة عمل شراكة الحكومة المنفتحة.

المجال 4. الحكومة المنفتحة على المستوى البلدي

تُعتبر تونس دولة رائدة في مجال تطبيق مبدأ الحكومة المنفتحة على مستوى البلديات. فقد تُوجّت التزامات خطط العمل الثلاث الماضية بالمشاركة في إعداد خطط للحكومة المنفتحة على مستوى ثماني بلديات. وقد شملت خطة العمل الرابعة التزامًا بتطوير خطط عمل شبابية في لـ12 بلدية. وعام 2022، انضمت قرطاج إلى بلديتَي الكاف والرقاب في البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المنفتحة. وفي ظل الاضطرابات السياسية على المستوى الوطني، تمثل البلديات فرصة لتقريب مفهوم الحكومة المنفتحة إلى المواطنين. فاعتماده على المستوى المحلي يشكّل ركيزة أساسية ضمن الصيغة الأولية لاستراتيجية الحكومة المنفتحة في تونس ويتواءم مع هدف الحكومة بتطبيق مبدأ اللامركزية.

وحتى الآن، ركزت الالتزامات على المستوى الوطني والبلدي إلى حدّ كبير على الشفافية، ولا سيما في ما يتعلق بالبيانات والميزانيات المفتوحة. من المستحسن أن يقوم الفريق الوطني لشراكة الحكومة المنفتحة بدعم البلديات لمأسسة الشفافية من خلال إجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية ومؤسسية ترسخ ممارسات الحكومة المنفتحة.

- على سبيل المثال، هدف التزام الفلبين لعام 2019 إلى زيادة عدد الأنظمة المحلية، وبناء القدرات الفنية للحكومات المحلية كي تتمكن من الاستجابة للطلبات المقدمة عبر البوابة الوطنية، فضلًا عن تدريب المسؤولين المحليين على قيمة وأهمية الحق في النفاذ إلى المعلومات والعمليات الضرورية لتطبيقه.
- هدف التزام المغرب لعام 2021 إلى تسهيل امتثال الجماعات للقانون الوطني للحق في الحصول على المعلومات من خلال إدراج بيانات البلديات في البوابة الوطنية وتوفير موقع إلكتروني نموذجي كي تستخدمه هذه الجماعات.

على الإصلاحيين النظر بشكل خاص في كيفية مساهمة الجهود المبذولة على المدى المتوسط لتعزيز الشفافية في دعم إجراء إصلاحات أكثر طموحًا على المدى الطويل من شأنها أن تزيد مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات الحكومية والمساءلة العمومية.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

المجال 5. فتح قطاع الصناعات الاستخراجية والطاقة المتجددة

لا يزال فتح قطاع الصناعات الاستخراجية يحتلّ أولويات المجتمع المدني التونسي ويشكّل ركيزة أساسية في الصيغة الأولية لاستراتيجية الحكومة المنفتحة التي وضعتها البلاد. فتونس لم تنضم بعد إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال ضمن خطط العمل السابقة. غير أن التغييرات التي طالت قيادة الحكومة وعدم تعاون الحكومة بشكلٍ كافٍ مع المجتمع المدني والضغط الذي مارسه القطاع الخاص، كلها عوامل حالت دون إحراز أي تقدم. كما أن حوكمة قطاع الطاقة والبيئة تتمركز بشكل كبير على المستوى الوطني وتتوزع بين وزارة البيئة ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة. من ناحية أخرى، تتنامى التوترات الاجتماعية على خلفية مشاريع الطاقة محليًا. لذا، توصي الآلية المستقلة لإعداد التقارير بأن تبحث الأطراف المعنية عن فرص لزيادة التعاون بين الوكالات ومختلف المستويات الحكومية وكذلك مع المواطنين في خطة العمل المقبلة. وبشكل خاص:

يمكن للحكومة والمجتمع المدني إعداد إطار عمل لإشراك المواطنين في التخطيط لمشاريع الطاقة على مستوى الوطن عمومًا والمجتمعات الضيقة خصوصًا.

- استحدثت شيلي دليلًا للمشاركة في مراقبة التأثير المحلي لمشاريع الطاقة والحوار المتعدد الأطراف في المراحل المبكرة. وقد ساهم هذا الإطار في إعداد استراتيجيات الطاقة المحلية وخطط العمل.
- تعهدت السنغال بإنشاء إطار عمل تشاوري للسياسات البيئية والترويج للوظائف الخضراء. وعلى نحو مماثل، تعهد المغرب بتدريب جمعيات بيئية للمشاركة في مشاورات بيئية.

ويمكن للإصلاحيين تطبيق عمليات الرقابة التشاركية مع المواطنين على مشاريع الطاقة أو إشراك المواطنين في تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي.

- يعتبر التزام الأردن لعام 2021 بإشراك المواطنين في التخطيط لمشاريع استثمارية رأسمالية والإشراف عليها مثالًا مفيدًا في هذا الصدد، على الرغم من أنه لا يرتبط بمشاريع مناخية بشكل خاص.
- يثبت تنفيذ الفلبين لعمليات رقابة تشاركية مع المواطنين في عدة خطط عمل قدرتها على تحسين الخدمات العامة بشكل ملحوظ.

أخيرًا، بإمكان معدّو الالتزام التفكير في فرص لمواءمة مجال السياسة هذا مع التزامات الحكومة المنفتحة على المستوى البلدي، ربما من خلال دعم البلديات على تبديد المخاوف المحلية على صعيدَي البيئة والطاقة من خلال خطط العمل. لمزيد من الأفكار والرؤى، راجع صحيفة وقائع البيئة والمناخ في شراكة الحكومة المنفتحة.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism